



تقدير موقف

# الصومال: الأزمة بين الحكومة الاتحادية والولايات الإقليمية المسارات والخيارات

أكتوبر 2017



## تعريف المركز

مؤسسة بحثية إعلامية وتعليمية أهلية غير ربحية مستقلة ذات شخصية اعتبارية تعمل علي تقديم البحوث والدراسات السياسية والاجتماعية والتنمية للمجتمع الصومالي، وتنمية شخصية الفرد الصومالي وإعداد كوادر وطنية قادرة على قيادة الأمة والوطن. وهو مركز مستقل لا يتبع لأي جهة سياسية أو مذهبية وقام بتأسيسه مجموعة من الشباب من ذوى الثقافة العربية في 01-082013م

## الرؤية:

أن يكون المركز البحثي الأول في منطقة القرن الأفريقي بحلول عام 2020م.

## الرسالة:

خلق بيئة بحثية وتعليمية وإعلامية راقية ومتميزة، وتقديم دراسات نوعية في كافة مجالات الحياة للمجتمع الصومالي ومنطقة القرن الأفريقي عموماً مع مراعاة جودة الخدمات.

## الأهداف

- إعداد البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالجوانب التنموية والفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والإقتصادية والحضارية لجمهورية الصومال .
- رصد المواقف والآراء والاتجاهات حيال أبرز القضايا الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تشغل المواطن الصومالي.
- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بأبحاث السلام ووضعها في خدمة الباحثين ومتخذي القرار.
- مد جسور التواصل مع الكفاءات العلمية والفكرية الوطنية الموجودة خارج أرض الوطن.
- تطوير كفاءة وفعالية الجهاز الإداري للدولة والهيئات ومنظمات الأعمال (العامة والخاصة) من خلال تنمية وتطوير قدرات ومهارات مواردها البشرية.
- الاستثمار في البشر من خلال إعداد وتنمية القيادات الإدارية وتطوير مهاراتها وقدراتها في مختلف مجالات الإنسانية.

- ابداء المشورة والمعاونة في كافة المجالات التنظيمية والإدارية لوحدات الجهاز الإداري للدولة، والهيئات ومنظمات الاعمال وذلك من خلال دراسة كافة المشاكل الإدارية بها وتقديم الحلول لها ومتابعة تنفيذها.

- اعداد وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية، والدبلومات المنهية والتدريبية، وحلقات البحث والندوات والمؤتمرات في ضوء سياسة التنمية الإجتماعية والاقتصادية والإدارية.

- اعداد الدراسات والبحوث وتقديم الاستشارات التنظيمية والإدارية.

- الاهتمام بالبحث العلمي.

- المشاركة الفعالة في المؤتمرات والندوات العلمية بهدف المساهمة في إثراء المعرفة العلمية وتوجيهها نحو خدمة المجتمع والوطن.

- تكوين وتوثيق الصلات الدائمة والعلاقات العلمية مع المراكز البحثية المحلية والخارجية بما يساعد على تحقيق أهداف المركز .

- إيجاد التفاعل المستمر مع الباحثين والمثقفين الصوماليين وذلك بتوفير وتهينة مناخ بحثي متطور عبر شبكة العنكبوتية.

## أنشطة المركز

- ينشر المركز أهم الأخبار المحلية والعالمية ويحللها.
- ينتج المركز أبحاثاً وتقارير، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام الصومالي، وينشر إصداراته باللغة العربية وباللغة الصومالية حتي تعم الفائدة لجميع فئات المجتمع الصومالي.

- يصدر المركز في المستقبل كتباً ودوريات محكمة في العلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والفكر والعلوم السياسية.

- يعمل المركز على تدريب الباحثين للارتقاء بأدوات البحث العلمي إلى المستويات العالمية. ويتعاون مع المؤسسات البحثية والأكاديمية في المنطقة والعالم.

## محتوى الورقة:

1. مقدمة
2. أسباب الأزمة
3. رؤية الحكومة الاتحادية
4. خيارات الولايات الإقليمية
5. الحلول المطروحة

## النقاط الأساسية في الورقة

- يتركز الخلاف بين الحكومة الاتحادية والولايات الاقليمية على مفهوم نظام الحكم في البلاد، وآليات العمل بينهما وخصوصا فيما يتعلق بالدستور والانتخابات والدعم الخارجي
- تواجه الصومال تحولا سياسيا قد يعيد صياغة النظام السياسي في البلاد وتوجيهه نحو وجهتين لا ثالث لهما
  - أبرز أوجه الصراع بين الطرفين:
    - اشكالية تقاسم السلطة والثروة
    - أزمة الثقة
    - هاجس الإنتقام لدى بعض رؤساء الإدارات الاقليمية
  - من بين المسارات التي قد تنتهجها الحكومة لإدارة الأزمة ما يلي :
    - مزيد المشاورات مع رؤساء الولايات الاقليمية
    - التلويح بورقة العقوبات الاقتصادية
    - نقل الصراع إلي داخل الإدارات الاقليمية
    - اقامة علاقات قوية مع دول الجوار كجيبوتي ، وإثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، والسودان
  - خيارات رؤساء الولايات الإقليمية:
    - مقاطعة الحكومة ووضع العصي في دواليب المشروعات الاستراتيجية التي تنوي الحكومة تنفيذها، مثل: مراجعة الدستور المؤقت، وتنظيم الاستفتاء على الدستور، ووضع الاطار القانوني والتشريعي واللوجستي لانتخابات عام 2021.
    - استخدام ورقة ممثليهم في البرلمان والحكومة
    - اللعب بوتر القبيلة
  - الخيار السلمي الوحيدة المطروح حاليا في الساحة هو أن يخطو كل طرف خطوة إلى الوراء وتأجيل المعركة إلى الأعوام المقبلة لإعادة احياء المجلس الوطني الاستشاري وهذا الحل لا يمكن ان تقبلها الحكومة الاتحادية، لأنها تكون كالباحث عن حشفه بظلفه

## مقدمة

عقب بيان رؤساء الولايات الاقليمية حول الأزمة الخليجية وإعلان تضامنهم مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطع علاقاتهم مع دولة قطر خلافا للموقف الحيادي التي اتخذته الحكومة الاتحادية، طفا على السطح خلافات حادة حذر منه البعض ان تؤدي إلى انزلاق نحو منعطف خطير في ظل تنامي خطر تنظيم الشاب الذي بات يشكل تهديدا حقيقيا على الحكومة المركزية والولايات الاقليمية على حد سواء، واستمرار أزمة المجاعة ومعاناة المنكوبين جراء سنون الجفاف.

يتجه معظم رؤساء الإدارات المحلية في الصومال إلى إعلان معارضتهم بشكل رسمي لسياسات الرئيس محمد عبد الله فرماجو سواء على الصعيدين الداخلي والخارجي وتجرى حاليا مشاورات سرية وعلنية بين هؤلاء الحكام لبلورة موقف موحد تجاه الحكومة الاتحادية والاتفاق على خارطة طريق سياسية استعدادا لجولات من المواجهة المحتملة بين الطرفين وأن هناك وجهات نظر متقاربة حول استحالة أن يكون وئام ووافق مع الحكومة الاتحادية في ظل اصرار الحكومة الاتحادية على حصر السلطة بيد الدولة ممثلة برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

## صياغة النظام السياسي

في ضوء هذه المتغيرات، فإن الخلاف بين الحكومة الاتحادية والإدارات الاقليمية مصيري وأن الأزمة الخليجية لم تكن سوى القشة التي قصمت ظهر البعير، فالخلاف بين الجانبين يتركز أساسا على مستقبل النظام السياسي في البلاد وآليات العمل بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وخصوصا فيما يتعلق بالدستور والانتخابات المقبلة والاتفاقيات الخارجية والدعم الخارجي وبالتالي فكل طرف يعد العدة لتحول سياسي قادم قد يعيد صياغة النظام السياسي في البلاد وتوجيهه بوصلته نحو وجهتين لا ثالث لهما:

**الوجهة الأولى:** نحو تعزيز ثنائية السلطة، سلطة الولايات الاقليمية وسلطة الحكومة الاتحادية على أن تكون الأخيرة صورية منزوعة السيادة والصلاحيات غير قادرة على ممارسة سلطاتها بكامل صلاحيات واتخاذ قرارات دون موافقة السلطات الاقليمية.

**الوجهة الثانية:** ايجاد سلطة اتحادية مركزية تمارس سلطاتها في اطار ما يسمح لها الدستور.

لكن الطريق إلى الوجهة الثانية فيما يبدو محفوف بمخاطر جمة ويحتم إلى مواجهة مبكرة وبالتالي اختار الرئيس محمد عبد الله فرماجو الإصطدام مع رؤساء الإدارات الإقليمية في بداية فترة ولايته وعدم تأجيلها إلى نهاياتها مادامت المواجهة محسومة وقادمة ولا مفر منها .

## أوجه الصراع

فالصراع بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية كان أمرا لا بد منه ولا يتعلق فقط بشخصية الرئيس محمد عبد الله فرماجو أو رئيس وزرائه حسن علي خيري وأنه ليس الا جولة من جولات صراع بدأت أثناء الانتخاب الرئاسية مطلع هذا العام ، ويعود أصل هذا الصراع إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

1. **اشكالية تقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإدارية،** حيث ظلت العلاقة بين الطرفين على مر السنين الماضية متوترة وغير مستقرة وذلك على خلفية تباين مواقفهما حيال حجم ودور الولايات الإقليمية في القرارات السيادية التي تتخذها الحكومة الاتحادية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية وطريقة توزيع المساعدات المالية التي تحصل عليها الدولة.
2. **أزمة الثقة.** ينظر حكام الولايات عادة إلى رؤساء الحكومة الاتحادية في مقديشو بعين الريبة والشك ويعتقدون أنها لن تتخلى عن تقليل نفوذهم السياسي وفرص تحقيق مصالحهم، بينما تبدي الحكومة الاتحادية عادة شكوكها في نوايا وخطط حكام الإدارات المحلية تجاه سلطتها وتراهم سياسيين لا يؤتمن جانبهم، بل تعتقد أنهم لن يتوقفوا عن مساعيهم في الحصول على مزيد من النفوذ من خلال عرقلة عمل الحكومة عبر تحريض نواب البرلمان على تأجيل مصادقة المشروعات القانونية أو على طرح مقترحات لمسائلة الوزراء أو سحب الثقة عن رئيس الوزراء أو الرئيس نفسه، وبالتالي صار الوضع معقدا وعلى رأي المثل العربي انت تنق وانا منق فمتى نتفق .
3. **هاجس الانتقام:** إن رؤساء الحكومات الإقليمية لم تكن ترغب في انتخاب "فرماجو" رئيسا للبلاد على الإطلاق، وبعضهم وقفوا بقوة إلى جانب الرئيس السابق حسن شيخ محمود أو على الأقل لم يقفوا موقف الحياد، وعلى هذا الأساس لا نبالغ إذا قلنا إن حكام الأقاليم لن يتركوا الرئيس فرماجو يؤدي واجباته الدستورية بحرية مطلقة ولا يمكن الاستبعاد أن ما جرى ويجري حاليا في المشهد السياسي الصومالي بدءا

من قضية تسليم القيادي في جبهة تحرير أغادين المعارضة عبد الكريم شيخ موسي " قلب طح " إلى السلطات الإثيوبية وما تبعها من إعلان موقف الصومال ازاء الأزمة الخليجية وانتهاء بما حدث في إدارة جلمدغ ما هو الا جزء من استراتيجية رؤساء الحكومات الاقليمية لتقليم أظافر الحكومة الاتحادية، وتشتيت التفكير السياسي للرئيس فرماجو، وفتح جبهات متعددة مستغلين من علاقتهم القوية مع دول الجوار حتى يذعن لإرادتهم أو على الأقل يتصالح معهم كما فعل الرئيس السابق حسن شيخ محمود عندما قبل بإنشاء مجلس استشاري يضم رئيس الحكومة الاتحادية ورؤساء الإدارات الاقليمية والذي كان يدير البلاد بشكل غير مباشر .

### مسارات الحكومة الاتحادية والولايات الاقليمية لإدارة الصراع

في البداية يجب أن نؤكد صعوبة حصول توافق بين الحكومة الاتحادية ورؤساء الولايات الاقليمية في ظل الدستور الحالي الذي ينص سلطات الجانبين بشكل مفصل وواضح وفي ظل غياب المحكمة الدستورية وذلك للأسباب التي أشرنا إليها وكذلك من المستبعد أن ينتهي الصراع على مبدأ لا غالب ولا مغلوب وعلى المثل العربي باءت عرار بكحل وبالتالي لا بد أن يغلب طرف على الطرف الآخر وان كان هذا النصر مؤقتا.

### خيارات الطرفين:

#### أولا: الحكومة الاتحادية:

فيما يبدو فموقف الحكومة الاتحادية حاسم وأن التزامها بالصمت حتى الآن إزاء خطوات رؤساء الحكومة الاقليمية التصعيدية يشبه الهدوء الذي يسبق العاصفة وأنها مستعدة لتحدي ما يسميه البعض بـ" فزاعة رؤساء الحكومات الاقليمية " قبل فوات الآن وقبل أن يبلغ السكين العظم؛ لأنها تعتقد مواجهة تحدث في المرحلة الأخيرة أو في الوقت بدل الضائع فشل في التخطيط ومآلها الخسران، وتعول الحكومة على تماسك جبهتها الداخلية، وامتعاض المواطنين من الدور السلبي للإدارات الاقليمية والدعم الخارجي باعتبارها الحكومة الشرعية والمعترفة بها دوليا.

ومن خلال قراءتنا في التحركات السياسية للحكومة الاتحادية داخليا وخارجيا يبرز أنها ستركز في حال فشلت محاولاتها السرية لاحتواء طموح رؤساء إدارات الاقليمية بشكل سلمي على انتهاج خمسة مسارات:

#### المسار الأول: العقوبات الاقتصادية

يتوقع أن تفرض الحكومة الاتحادية عقوبات اقتصادية على الإدارات الإقليمية عبر إيقاف مساهماتها في ميزانية هذه الإدارات والتي تقدر بـ150 ألف دولار شهريا ، وتحويل هذه الأموال إلى المشاريع الانمائية في الأقاليم عليها تلعب ذلك دورا كبيرا في أن يقوم رؤساء الولايات الإقليمية بمراجعة سياساتهم تجاه الحكومة الاتحادية والاعتراف بحجمهم الطبيعي.

**المسار الثاني:** تشكيل جبهة وطنية قوية تسلط الضوء اعلاميا على فزاعة رؤساء الإدارات المحلية والضرورة الملحة لتغيير سلوكها وإحتواء طموحاتها للهيمنة على القرار السياسي في البلاد ولوضع حد لتصرفاتها المعرقلة لجهود الحكومة في تحسين خدماتها للشعب.

**المسار الثالث:** تحصين جبهتها الداخلية من خلال ضمان أغلبية مريحة مؤيدة لها في مجلسي الشعب والشيوخ، ايمانا منها بأن نقاط الاختلاف مع الولايات الإقليمية دستورية وأن ميدان الصراع سيكون في نهاية المطاف داخل المؤسسات الدستورية، مثل المحكمة الدستورية والبرلمان بمجلسيه الشعب والشيوخ.

**المسار الرابع:** اقامة علاقات قوية مع دول الجوار وتسويق برنامجها تجاه الإدارات المحلية اقليميا ودوليا وخاصة لدى الدول الداعمة للصومال في محاولة لتخفيف الضغوط التي قد تأتي من قبل المجتمع الدولي ، ووفقا لمصدر مطلع فإن هذا المسعى كان ضمن اجندات الرئيس محمد عبد الله فرماجو ورئيس الوزراء حسن علي خيري خلال زيارتهما الأخيرة إلى كل من مصر، والسعودية، والسودان، والولايات المتحدة وزيارات متوقعة إلى أديس أبابا ، ونairobi.

**المسار الخامس:** نقل الصراع إلي داخل الإدارات الإقليمية والعمل من أجل تغيير رؤسائها عبر القنوات الدستورية إذا لم تنجح المسارات السابقة في اقناع رؤساء الولايات بالالتزام بالدستور.

### **ثانيا: الولايات الإقليمية:**

لا بد أن نعرف قبل أن نتحدث عن خيارات الحكومات الإقليمية أن بعض رؤساء هذه الحكومات انتابهم شعور بالإقصاء عندما انتخب محمد عبد الله فرماجو رئيسا للبلاد ناجم عن دوهم في حملة إقالته لما كان رئيسا للوزراء عام 2011، وباتوا يعيشون تحت وطأة



هاجس الإنتقام ، ولذلك بدؤوا في وقت مبكر بتحركات وخطوات سريعة لخلق ازمات جديدة بهدف الحيلولة دون أن يجد الرئيس فرصة للانقضاء عليهم. لم يعد أمام رؤساء الإدارات الاقليمية سوى أربع أوراق:

**الورقة الأولى :** مقاطعة الحكومة ورفض المشاركة في مؤتمرات الوطنية العام حول مستقبل البلاد وخاصة المؤتمرات التي تناقش القرارات المصيرية والتي تعتبر ضمن أبرز ما تعهد الرئيس فرماجو بتحقيقها خلال سنوات حكمه، مثل:

1. مراجعة الدستور المؤقت
2. تنظيم الاستفتاء على الدستور
3. وضع الاطار القانوني والتشريعي واللوجستي لإنتخابات عام 2021.

**الورقة الثانية:** استخدام ممثليهم في المؤسسات الحكومية ، للقيام بـ:

1. عرقلة المشروعات القانونية المطروحة أمام البرلمان للمصادقة عليه.
2. دفع بعض الوزراء إلى الاستقالة
3. طرح مشروع لسحب الثقة من رئيس الجمهورية أو الوزراء أو رئيس البرلمان

**الورقة الثالثة:** توتير العلاقة بين الحكومة الاتحادية والشعب من خلال:

1. اللعب على وتر القبليّة
2. ترويج فزاعة انهيار الإدارات الاقليمية
3. إتهام الرئيس فرماجو بإحياء نظام الرئيس الراحل محمد سياد بري السلطوي مستغلة من انتمائه إلى عشيرة بري
4. لا يستبعد أن يتحالف رؤساء الولايات الاقليمية مع القوى المعارضة الأخرى لتحقيق هذا الهدف.

### **الحلول المطروحة :**

يرى البعض أن ممثلي المؤسسات الدولية وسفراء الدول الأجنبية في مقديشو قد يتدخلون لإنهاء الخلاف بين الطرفين كما جرت العادة ، لكن فيما يبدو أن الحلول الممكنة محدودة وخاصة بعد نتائج مؤتمر كسمايو لرؤساء الولايات الاقليمية والتي اعتبرها البعض انقلابا على الشرعية، وتصريحات أحمد دعالي حاف رئيس إدارة جلمدغ وسط البلاد والخطوات التي اتخذها من قبيل منع الطائرات القادمة من مقديشو من الهبوط على مطار عدادو،

وبالتالي فان الخيار السلمي الوحيد المطروح حاليا في الساحة هو أن يرجع كل طرف خطوة إلى الوراء وتأجيل المعركة إلى الإعوام المقبلة ولإعادة إحياء المنتدى الوطني الاستشاري. وهذا الحل لا يمكن على الاطلاق ان تقبلها الحكومة الاتحادية، بل يصعب عليها استساغته، لأنها تكون في قبولها لهذا المقترح كالباحث عن حثفه بظلفه.